

برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة

تتبع التعليقات والمقترحات بشأن المسودة الأولى لبرنامج العمل (غير متضمنة حزمة الموارد المباشرة التي لم يتم التفاوض عليها) وكيف تم تناولها في المسودة الأولى المزمع التفاوض عليها من قبل الفريق العامل المفتوح باب العضوية بلجنة الأمن الغذائي العالمي في الفترة من 29 يوليو إلى 1 أغسطس 2014

ملاحظة: لم يتم إدراج مقترحات صياغة محددة ومقترحات حذف ودمج للفقرات الفرعية لكل مبدأ من المبادئ ضمن هذا الجدول، نظرا لأن الفقرات الفرعية قد خضعت لتعديلات مكثفة لجعلها أكثر اختصارا ووضوحا وذات منحنى عملي بما يتماشى مع توصية أصحاب المصلحة بلجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد تم وضع السبب المنطقي وراء تعديلات الصياغة المقترحة في الاعتبار عند إجراء التعديل بأقصى قدر ممكن، مع الالتزام أيضا بالمطالبة واسعة النطاق بجعل الوثيقة أكثر إيجازا.

القضية	الوصف	كيفية تناوله في المسودة الأولى	التعليق
تعليقات عامة			
الالتزام السياسي	التأكيد على الهدف من زيادة الالتزام السياسي وتحديد الإجراءات التي تتخذها أطراف محددة لحشد الالتزام رفيع المستوى داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خلالها	تم التأكيد عليه بالفقرات 12 و 13 و 15 و 42-44	
النهج القائم على حقوق الإنسان	التأكد من اتساق جميع المبادئ مع النهج القائم على حقوق الإنسان ودعم تحقيق الحق في الغذاء	مدرج ضمن المبدأ رقم 1	
المنحنى العملي	جعل الوثيقة ذات منحنى عملي بصورة أكبر	تركز المبادئ على الإجراءات المزمع اتخاذها (أو تجنبها) من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. يحدد فصل خطة العمل إجراءات تضمن تطبيق برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة ويسرد السياسات والإجراءات	
	دعوة أصحاب المصلحة للالتزام باستخدام المبادئ من أجل مراجعة وتحويل السياسات والإجراءات الخاصة بهم (خطة العمل)	تم التأكيد عليه بالفقرات 15 و 27 و 41 و 42 و 47 و 50	
	التأكيد على الحاجة إلى تجنب العمل كالمعتاد ومقاس واحد يناسب الجميع	انظر المقدمة والإشارات إلى الحاجة إلى نهج محددة للسباق	

الإيجاز	إلغاء التكرار	أقصر مقارنة بالمسودة المبدئية	
	عدم تكرار ما هو مذكور ضمن الإطار الاستراتيجي العالمي المصادق عليه من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية	أكدت أن برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة يعد مكملاً لتوجيهات السياسة الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي (الفقرة 30) في كل أنحاء المسودة	يرتبط الجزء الأكبر من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية بالآزمات الممتدة
	أن يكون أكثر ارتباطاً بحالات الآزمات الممتدة، أي ما الذي ينبغي أن يتم تنفيذه بصورة مختلفة في هذه السياقات؟		
وجود وثيقتين (مترابطتين)	واحدة للسياسيين وأخرى أكثر تفصيلاً لهؤلاء الذين يتولون المسؤولية عن تنفيذ السياسات	يتم جعل برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة أكثر إيجازاً ودقة ويستهدف صانعي السياسة رفيعي المستوى. وتعد حزمة الموارد المباشرة المرفقة دليلاً أكثر تفصيلاً من أجل دعم عملية التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم إعداد مواد متعلقة بالاتصالات وفقاً لما تم اقتراحه بموجب فصل خطة العمل.	
العلاقة بالإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية	علاقة أقوى وأكثر تحديداً بالإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية	يتم تناوله بفصل "المواءمة" تحت المبدأ رقم 1	
أصحاب المصلحة – الأدوار والمسؤوليات	تحديد المسؤولين عن قيادة/ تنفيذ الإجراءات المختلفة	يتم تسليط الضوء على المسؤوليات والأدوار في كل أنحاء المسودة	
	التأكيد على أن أصحاب المصلحة لديهم مسؤوليات داخل وخارج الحدود القطرية	الفقرات 17 و 25 و 31 و 48	
	يحتاج إلى مزيد من التأكيد على المجتمع المدني. التأكيد على الفئات السكانية المنكوبة/ المعرضة للخطر باعتبارها من أصحاب المصلحة وليس من الضحايا	الفقرات 25 و 32 و (2) و (3) و 33 و (3) ومواضع أخرى	
	توضيح أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص	الفقرات 25 (4). تسري معظم المبادئ على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.	
المصطلحات	التأكد من استخدام المصطلحات باتساق	في كل أنحاء المسودة	
	تعديل "الفئات الضعيفة" إلى "فئات في حالات ضعيفة"	يتم الاحتفاظ بمصطلح "الفئات الضعيفة"	لغة مقبولة لدى الأمم المتحدة
	تعديل مصطلح "مقدمي المعونات" إلى "شركاء التنمية"	يتم تعديله إلى "شركاء التعاون"	مصطلح أكثر شمولية ومقبول على نطاق واسع

	تم إنجازه		يكون متسقاً بكافة أنحاء المسودة	الأطر الزمنية
	تؤدي الإشارة الأكثر تحديداً إلى القيود المفروضة في الآزمات الممتدة إلى توجهات أكثر واقعية		ضمان تحقيق التوازن المناسب	طموح/ واقعي
	تم تناولها من خلال التأكيد على السياسات والإجراءات الشاملة		التأكيد على الاتجاهات متعددة القطاعات	متعدد القطاعات
	انظر الغرض، الفقرة 15 والفقرة 23 و31 (2) و34 (1) و36 (2) و38		التأكيد على الحاجة إلى توجهات مترابطة وشاملة	الترابط
	الفقرات 6 و31 (4) و32 (3) و34 (6)		التأكد من تناول حالة الأشخاص المشردين داخليا/ اللاجئين بالصورة الملائمة	الأشخاص المشردون داخليا/ اللاجئون/ المجتمعات المضيقة
	في كل أنحاء المسودة، وخاصة الفقرات 6 و7 و25 (7) و31 (5) و32 (1) و32 (3) و33 و34 (9) و35 و36 (3) و39 (7)		التأكد من تناول القضايا الجنسانية بالصورة الملائمة في كل المبادئ	الجنسانية
	الفقرة 35 (6)		بما في ذلك الإشارة إلى العنف الجنسي والجنساني	
	الفقرتان 25 (7) و35 (9)		التأكد من تناول قضايا الشباب/ التشغيل	تشغيل الشباب
	الفقرتان 5 و34 (9)		تسليط الضوء على الأنماط المختلفة لسوء التغذية	التغذية
	غير مدرج، ومع ذلك، يتم التأكيد بصورة أكبر في كل أنحاء المسودة وخاصة بموجب المبدأ رقم 4 الذي يتناول الأسباب المباشرة والاحتياجات المحددة للرضع والأطفال الصغار والأمهات		اقترح مبدأ مستقل يركز بصفة خاصة على التغذية	
	الفقرتان 5 و34 (9) - (10)		المزيد من التأكيد على نقص التغذية المزمن	
	في فصل "الخلفية والأسباب المنطقية"		تسليط الضوء على أهمية الغذاء الآمن ذي السعر المعقول الذي يحتوي على العناصر الغذائية في تحقيق نتائج التنمية	
	تم إنجازه		استخدام مصطلحي الأمن الغذائي/ التغذية وانعدام الأمن الغذائي/ سوء التغذية في مختلف أنحاء الوثيقة	
	في فصل "المقدمة" في كل أنحاء المسودة وخاصة الفقرة 34 (9)		تشجيع تعميم أهداف الأمن التغذوي في السياسات القطرية	

التصدي	المزيد من التأكيد على عملية التصدي	في كل أنحاء المسودة كجزء من النهج الشامل، وخاصة الفقرات 12 و 14 و 15 و 34	
القدرة على التعافي	استخدام "سبل المعيشة والنظم الغذائية القادرة على التعافي" بدلا من "القدرة على التعافي"	تم إنجازها	
النهج الشامل	تعزيز نهج الربط بين الإغاثة والتأهيل والتنمية لمنح الأولوية للأمن الغذائي	تم التأكيد عليه كجزء من النهج الشامل	
التكامل مع السياسات والإجراءات الأوسع نطاقا	ضرورة تعزيز التكامل بين سياسات وإجراءات الأمن الغذائي والتغذية واستراتيجيات التنمية الأوسع نطاقا	الفقرات 24 و 31 و 33 (1) و 36 و 49	
الحماية الإنسانية والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان	المزيد من التأكيد	الفقرات 21-22 و 31	
	ينبغي أن تكون المساعدات الإنسانية محايدة وغير متحيزة	الفقرتان 22 و 31 (6)	
العنوان	التعديل إلى "مبادئ العمل" بدلا من "برنامج العمل"	تم اقتراح "إطار العمل" ليحل محل "برنامج العمل". ينبغي التصديق عليه من قبل الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في حالة توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية في شهر يوليو	تصف كلمة "إطار" بصورة أفضل طبيعة الوثيقة وتتجنب تأثيرات التوقيت المحتملة التي قد تثيرها كلمة "برنامج"
	إضافة "سوء التغذية" إلى عنوان الوثيقة	تم اقتراح إدراج "وسوء التغذية" ضمن العنوان. ينبغي التصديق عليه من قبل الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في حالة توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية في شهر يوليو	في حالة تعميم مصطلح التغذية في أنحاء الوثيقة، ينبغي أن ينعكس ذلك بوضوح ضمن العنوان
الخلفية والأساس المنطقي			
الأسباب	المزيد من التركيز على الأسباب الأساسية	يتم التأكيد بصورة أكبر، وخاصة الفقرات 5 و 9 و 10 و 11 و 14 و 33 و 34 (1) و (3) و 35 (2) و 38 (5)	مع ذلك، ينبغي ملاحظة أن أغلبية أصحاب المصلحة يرون ضرورة التأكيد على النهج الشامل الذي يفي بالاحتياجات العاجلة ويعزز القدرة على التعافي ويتناول الأسباب الأساسية
أمثلة	إلغاء الإشارة، على سبيل المثال، إلى الساحل بالفقرة رقم 2	تم إلغاؤها	ليس من المناسب أن يتم تسليط الضوء على بعض السياقات دون غيرها
الفقرة رقم 1	إدراج النزاعات والحروب والاحتلال	الفقرتان 5 و 36	من المهم أن يتم تسليط الضوء

على أسباب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وغيرها من الأسباب. هذه مصطلحات متفق عليها يتم استخدامها في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني				
	تم إلغاؤها		إلغاء الإشارة إلى الصين والهند	الفقرة رقم 2
نقطة موضع جدل ونقاش	دون تعديل		ينبغي أن تصبح الفقرة رقم 1	الفقرة رقم 4
من المهم أن يتم الإشارة إلى كل خصائص الأزمات الممتدة، ولكن تم تشديد اللغة	تم مراجعة اللغة		الحد من الطول	الفقرة رقم 5
ملاحظة أن هناك تفهم واسع النطاق بشأن نهج الخصائص المشتركة للأزمات الممتدة منذ بدء العملية التشاورية	تم مراجعة اللغة		النظر فيما إذا كان تعريف الأزمة الممتدة يمكن أن يكون أكثر دقة (معايير إرشادية)	
هناك حاجة إلى التأكيد على الأساس المنطقي للاهتمام الخاص بالأزمات الممتدة والقيمة المضافة لبرنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة	الفقرتان 1 و 8		عدم وجود بيان واضح ينص على أن الأمن الغذائي والتغذوي في الأزمة الممتدة يتطلب اهتماما خاصا وينبغي أن يتم إدراجه	
	تم تحريرها وتنقيحها		الدمج	الفقرتان 7 و 12
جميع القضايا هامة	تم تحريرها وتنقيحها		الدمج	الفقرات 8 و 9 و 10
يدرك العديد من أصحاب المصلحة الحاجة إلى تسليط الضوء على أساسيات العمل السياسي	تم تحريرها وتنقيحها		الإلغاء	الفقرة رقم 10
من المهم أن يتم التأكيد على أن عمليات التقييم قد طالبت باستمرار بتحويلات السياسة	تم تحريرها وتنقيحها		الإلغاء	الفقرة رقم 11
	إلغاء الفقرة بالكامل		إعادة الصياغة باعتبارها توصية بدلا من أن تكون مشكلة	الفقرة رقم 12، النقطة رقم 7

	الحد	موافقة	
	التأكيد على أهمية نوعية السياق	انظر الفقرات 4 و9 و33 و34 (2)	
الفقرة رقم 13	الإلغاء	تم تحريرها وتفتيحها	
الأهداف			
الفقرة رقم 14	إدراج "الإدراك التدريجي للحق في الغذاء" كي يتفق مع الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية	مدرج	
	التأكيد على الوقاية والحد الاستباقي من التصعيد – الاستجابة في حينها	يشير إلى تناول الأسباب الأساسية. تم التأكيد على التصدي في كل أنحاء المسودة	
	ينبغي أن يتم وضع تعريف لمصطلح "المعرض للخطر". توضيح ماهية عوامل الخطر وكيفية تعريف الفئات السكانية "المعرضة للخطر" في حالة الأزمة الممتدة.	تم توضيحه ضمن المسرد	المساعدة على تقليل حجم برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة
	النص بوضوح على الميزة المتوقعة من تنفيذ المبادئ	تم توضيحه في فصل "الغرض" المنقح (الفقرة 15)	
الغرض			
الفقرة رقم 15	تهدف إلى (1) تحسين كل من الاستجابات السياسية والتقنية و(2) تنسيق العمل على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية.	يستهدف برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة صانعي السياسة؛ تستهدف حزمة الموارد المباشرة المتخصصين التقنيين	
	التأكيد على التوجيه السياسي	الفقرات 15 و19 و27	
	لا يقصد به أن يكون برنامج عمل، بل توجيه بشأن السياسات والإجراءات	تم اقتراح "إطار العمل" كي يحل محل "برنامج العمل". من المقرر أن يتم التصديق عليها من قبل الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في حالة توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية بذلك خلال شهر يوليو تهدف المبادئ إلى توجيه السياسات والإجراءات لتتناول انعدام الأمن الغذائي والتغذية. وتحدد خطة العمل الإجراءات التي تضمن تطبيق برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة وتوجيه السياسات والإجراءات.	يتفق معظم أصحاب المصلحة على ضرورة أن يكون هناك إجراء لضمان تنفيذ التوجيه السياسي لبرنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة
	ينبغي أن يكون الهدف كما يلي: (1) إعادة التأكيد على أهمية التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة؛ (2) تحديد ودمج السياسات والإجراءات التي ثبت نجاحها في	تم تناوله في فصل "الغرض" المنقح	

			التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في بيئات الأزمات الممتدة؛ و(3) التشجيع على الالتزام السياسي من أجل إقرار هذه السياسات والإجراءات.	
				النطاق
يتفق معظم أصحاب المصلحة على ضرورة أن يتناول برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة جميع السياقات التي تعاني من أزمات الغذاء/ سبل المعيشة طويلة الأجل أو المتكررة الناجمة عن العديد من الأسباب والعوامل، سواء البشرية أو الطبيعية	بدون تعديل		التركيز على أزمات النزاعات بسبب الاعتقاد بأن الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية يغطي بالصورة الملائمة انعدام الأمن الغذائي الهيكلي (المزمن) وسوء التغذية في الأزمات الممتدة والكوارث الطبيعية	
	تم التأكيد عليه بالفقرة 31		رغم أن برنامج العمل طوعي، إلا أنه يمثل تنفيذ التزامات حقوق الإنسان في سياق الأزمة الممتدة. وينبغي أن تؤكد الفقرة رقم 16 بوضوح على ضرورة احترام الالتزامات الدولية المشار إليها ضمن برنامج العمل.	الفقرة رقم 16
				المواءمة
	مدرج بالفقرة 17		إدراج "الالتزامات خارج نطاق الإقليم"	الفقرة رقم 19
يتم أيضا وصف مفهوم "لا يضر"	إلغاء "تسبب ضررا أقل"		استخدام "لا يضر"	الفقرة رقم 20
	تم إضافته		إضافة "عدم التمييز"	
تم التأكيد بموضع آخر بالوثيقة على الإنتاج الغذائي والتوزيع	لم يتم إضافته		إضافة "إقرار المصير"	
	الفقرة 23		التأكيد على كيفية مساهمة برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة في أهداف التنمية المستدامة	
	يتم حذفها. الإشارة إلى عملية الدمج بالفقرات 24 و31 و33 (1) و36 و49		حذف - لا يوجد قيمة مضافة	الفقرة رقم 21
	إلغاء الفقرة		من المقترح أن تنص الجملة على "منع الفساد والتدفقات غير المشروعة" كي تصف الغرض	الفقرة رقم 21 (4)

			المقصود منها	
	إلغاء الفقرة		الاحتفاظ بالسطين الأولين حتى "... مواقف"، وحذف الباقي	
الفقرة رقم 22	تم تحريرها وتنقيحها		إضافة نقطة أخرى حول المزارعين الصغار والمتوسطين والمزارعين على نطاق واسع والمزارعين الأسريين، لا ينبغي وضعها ضمن الشركات الخاصة	
الفقرتان 23 و24	تم تحريرها وتنقيحها		الإلغاء	
	يتم الإشارة إليها بحزمة الموارد على الانترنت		الإشارة إلى إطار عمل هيوغو	
الجمهور				
	تم تعديلها إلى وأصحاب المصلحة		تعديل عنوان الفصل من "الجمهور" إلى "أصحاب المصلحة"	
تتفق مع وثائق لجنة الأمن الغذائي العالمي الأخرى	تم الاحتفاظ بها		جعل فصل "الجمهور" أكثر تركيزاً، وتجنب تخفيف أعباء المسؤولية	
				مبادئ العمل
				تعليقات عامة
	تتبعس عليها		ينبغي أن يبدأ كل مبدأ ببيان المشكلة	
	عملي المنحى الآن		ينبغي أن تركز المبادئ والفقرات الفرعية على الإجراءات	
	لم يتم إنجازها حيث تخضع لكثير من الجدل		ينبغي أن يتم تسليط الضوء على الكلمات المفتاحية	
	إلى أقصى حد ممكن		تحديد إجراءات بناء الثقة ضمن كل مبدأ	
	اللغة أكثر تعبيراً ووضوحاً وإيجابية		ينبغي أن تكون اللغة إيجابية، مع استخدام لغة أكثر تعبيراً ووضوحاً	
	تسلط الوثيقة الضوء على الأدوار والمسؤوليات		التأكيد على مسؤوليات الفرد وحقوقه	
مقدمة				
	تم تحريرها واختصارها		الحذف أو التلخيص ضمن فقرة واحدة	
	الفقرة 28 (ولكن ليس بالتزامن)		التأكيد على ضرورة تنفيذ جميع المبادئ في ذات الوقت	
	تم إلغاؤها		التلخيص	الفقرة رقم 26
	تم إلغاؤها كجزء من إعادة التعديل العام لفصل "المقدمة"		إعادة الصياغة كما يلي "تعزيز القدرات الاستيعابية وقدرات التكيف والتحول الحالية لدى الفئات السكانية المنكوبة بدلاً من تقويضها"	الفقرة رقم 30، النقطة رقم 5

			الحذف – تقدم مبدأ واحدا فقط وتبالغ في التأكيد على مفهوم "القدرة على التعافي" الذي يتم توضيحه بصورة تفصيلية بالمبدأ رقم 4.	الفقرات 28 و 29 و 30
	تم إلغاؤها كجزء من إعادة التعديل العام لفصل "المقدمة"			
				المبدأ رقم 1 – حقوق الإنسان وتوجيه لجنة الأمن الغذائي العالمي
	انظر وصف المبدأ الرئيسي		إضافة لغة إلى "الالتزامات خارج نطاق الإقليم"	المبدأ الرئيسي
تعد حماية الزراعة وغيرها جزءا من الهدف العام لبرنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة	يتم إعادة صياغة المبدأ كما يلي " الانصياح للالتزامات الإنسانية والتزامات حقوق الإنسان الدولية القائمة والاستفادة من التوجيه السياسي للجنة الأمن الغذائي العالمي في الإجراءات التي يتم اتخاذها سواء داخل أو خارج الحدود القطرية		إعادة صياغة كالتالي: "ضمان حماية الأمن الزراعي والغذائي والتغذوي في الأزمات الممتدة وضمان الانصياح للالتزامات الإنسانية والتزامات حقوق الإنسان الدولية القائمة"	
	الإشارة إلى الإجراءات داخل نطاق الحدود الوطنية وخارجها والسياسات القطرية والنظم الغذائية المحلية		استكشاف كيفية ارتباط الالتزامات الخاصة بالوصول إلى التجارة الحرة (على سبيل المثال، بموجب اتفاقية الجات) وتنظيم وحكومة أسواق الغذاء العالمية بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمات الممتدة	الفقرات الفرعية
	الفقرة 31 (2)		التأكيد على التوجهات التي يكون محورها الإنسان	
	الفقرة 31 (6)		الإشارة إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951	
	تم التحقق من صحتها		ضمان مواكبة اللغة الخاصة بالتزامات حقوق الإنسان بالنصوص المتفق عليها ضمن وثائق حقوق الإنسان القائمة وارتباطها الواضح بقضايا الأمن الغذائي والتغذية.	
	تم التأكيد عليها		التأكيد على مسؤوليات وحقوق المواطنين (بما في ذلك الأعمال التجارية والمجتمعات والأفراد وخلافه)	
	الفقرة 31 وفي كل أنحاء المسودة		التأكيد على أن الحكومات تتحمل المسؤولية عن خلق بيئة سياسة "تمكن من" و"تفرض" التصرف بمسؤولية	
	الفقرة 31 (5)		ذكر الحماية المراعية للنوع الجنساني	
	في كل أنحاء المسودة		التأكيد على ضرورة تفهم القدرة على التعافي باعتبارها قائمة على الحقوق	

	لا يضر (إلغاء أقل)		تم تعديلها	
	يتم تناول الحوكمة بالمبدأ رقم 7، ينبغي أن يتم تجنب التكرار ويجب أن يركز كل مبدأ على قضية رئيسية يتم التعامل معها.		يركز المبدأ رقم 1 الآن على الانصياع للالتزامات الدولية ويتم تناول الحوكمة بالمبدأ رقم 7	
	إلغاء الإشارة إلى الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية كما تم تغطيته بفصل المواعمة		تم الاحتفاظ بالإشارة نظرا لأن أغلبية أصحاب المصلحة قد اتفقوا على ضرورة أن يعزز هذا المبدأ استخدام التوجيهات الحالية لسياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي في حالات الأزمات الممتدة وأكدوا على ارتباط ذلك بالإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية	
	هناك حاجة إلى المزيد من الدراسة حول كيفية تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بسرعة ودون تحيز والحاجة إلى المساعدة في بناء قدرة المؤسسات القطرية على التأهب في حالات الطوارئ والاستجابة وإدارة المخاطر		تم التأكيد على كليهما كجزء من النهج الشامل مع إقرار الفروق في السياق وبالتالي في النهج (انظر أيضا الفقرة 37)	
المبدأ رقم 2 – مملوكة للدولة				
	استخدام كلمة أقوى من "تيسير"		تم تعديلها إلى "تعزيز"	
	تركيز المبدأ على الملكية القطرية ومشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين		تم تعديلها وفقا لذلك	
	إعادة تنظيم الفقرات الفرعية كي تتناول الحكومات القطرية قبل تناول شركاء التعاون الخارجيين		تم إنجازها	
	جعلها خاصة بالآزمات الممتدة		تم إنجازها، على سبيل المثال، الفقرة 32 (5)	
	التأكيد أيضا على أدوار ومسؤوليات الحكومات والسلطات المحلية		انظر الفقرة 31 (6) و 37	
	توضيح المقصود بعبارة مملوكة للدولة		الفقرة 32 (1) و (2) و (3)	
	تحقيق التوازن بين السيادة ومتى لا تتم ممارسة مسؤولية السلطات المحلية تجاه المواطنين وحيثما قد يكون هناك التزاما بالتدخل الدولي		الفقرات 31 (8) و 32 (5) و 37 (7)	
	إضافة إجراءات محددة حول كيفية التأكد من مشاركة جميع أصحاب المصلحة		انظر الفقرة 32 (3)	
المبدأ رقم 3 – التحليل				

المبدأ الرئيسي	إضافة "تحسين تصميم" قبل كلمة "شامل..."	تم تحرير المبدأ ليكون أكثر إيجازاً
الفقرات الفرعية	إدراك أن المعلومات الشاملة قد لا تكون ممكنة نتيجة انعدام الأمن، على سبيل المثال	انظر الفقرة 33 (3) "جميع المعلومات المتوفرة"
	التأكيد على الإنذار المبكر	انظر الفقرة 33 (4)
	التأكيد على المتابعة والتقييم	تم تغطيتها بالمبدأ رقم 9
	التمييز بين عمليات التقييم المنسقة والتحليلات المشتركة	انظر 33 (3)
	التأكيد على تحليل حالة اللاجئين والمشردين داخليا	الفقرة 33 (2) و(3)
	التأكيد على الطبيعة متعددة الأبعاد للآزمات الممتدة وبالتالي التحليل	في كل أنحاء الفقرة 33
	تعديل "شركاء التعاون الخارجيين" إلى "جميع أصحاب المصلحة"	تم تعديلها
المبدأ رقم 4 – السياسات والإجراءات		
المبدأ الرئيسي	إضافة: الدمج ضمن خطط قطرية أوسع نطاقاً لبناء السلام والتنمية والحد من مخاطر الكوارث	تم تناولها بالفقرات 24 و31 و33 (1) و36 و49
الفقرات الفرعية	إدراج "قائمة على الحقوق" ضمن صياغة المبدأ	تم التأكيد عليها بموضع آخر، خاصة بالمبدأ رقم 1
	المزيد من التأكيد على دور التدخلات النقدية والقائمة على الأسواق	الفقرة 34 (8)
	التأكيد على دعم نظم الغذاء المحلية والأسواق والاحتياطات	الفقرة 34 (3) و(8)
	التأكيد على ضرورة دعم الإجراءات لاستراتيجيات المواجهة الإيجابية	الفقرتان 33 (2) و34 (3)
	إقرار صعوبة تحقيق التوازن المناسب في النهج ثنائي المسار	بدون أي تعديل
	نقل الإشارة للنهج ثنائي المسار إلى المواءمة أو المسرد	يتم الاحتفاظ بها وإضافتها أيضاً إلى المسرد
	التأكيد على حق اللاجئين في العمل وتحقيق الدخل	الفقرة 34 (6)
	التأكيد على أن الحصول على الخدمات الصحية (وبالتالي التغذية) ينبغي ضمانه (باعتباره حقاً أساسياً أيضاً) لجميع الفئات السكانية	التأكيد في أنحاء الوثيقة على دمج الأمن الغذائي والتغذية مع القطاعات الأخرى

			التوجيهية خاصة بالسباق وتمثل جزءا من الوثيقة	
سوف يتم النظر في التصديق على وثيقة الاستثمارات الزراعية المسؤولة من قبل الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في نفس توقيت التصديق على برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة ولم يتم الانتهاء من صياغتها بعد، وتخضع للتفاوض بعد الانتهاء من صياغة برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة	لم يتم إدراج أي إشارة بعد		الإشارة إلى وثيقة الاستثمارات الزراعية المسؤولة للجنة الأمن الغذائي العالمي	
	انظر الفقرة 35 (1) حيث تحيل المستخدمين إلى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من أجل تجنب الازدواجية وخلافه		استخدام النص من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني	
				المبدأ رقم 6 – بناء السلام والعدالة الانتقالية
	تم إلغاؤها		إلغاء الجملة الأولى	المبدأ الرئيسي
	تم إلغاؤها		إلغاء الإشارة إلى "النزاعات العنيفة" حيث أنها تقييدية للغاية	
	تم توضيحها		الحاجة إلى بيان مشكلات أكثر وضوحا يربط بين بناء السلام والأمن الغذائي	الفقرات الفرعية
	الفقرة 36 (5)		ينبغي أن توضيح دور بعثات الأمم المتحدة وبعثات بناء السلام الأخرى، بما في ذلك الحاجة إلى تلك البعثات في (1) توضيح أهداف الأمن الغذائي والتغذية من من خلال أنشطة بناء السلام و(2) ضمان ألا تؤدي أي عمليات عسكرية إلى تقويض الأمن الغذائي والتغذية.	
	الفقرة 36 (1)		ينبغي أن يبذل أصحاب المصلحة قصارى جهدهم لتسوية والتخفيف من حدة العوامل الخارجية	

			المتنوعة التي تؤدي إلى استمرار النزاعات والأزمات الممتدة وتؤثر على الأمن الغذائي والتغذية	
	انظر بيان المشكلة		استبدال "انعدام الأمن" بعبارة "الاحتلال والحرب"	
المبدأ رقم 7 - الحوكمة				
	تمت إعادة الصياغة		ينبغي أن تتم إعادة صياغة هذا المبدأ كي يتناول بمزيد من العمق سوء الحوكمة وضعف المؤسسات ومن خلال توفير المزيد من الإجراءات الملموسة الواجب اتخاذها للتعامل مع هذه المؤسسات	المبدأ الرئيسي
	لم تنعكس		إدراج مخاطر وتأثير النزاع بين المؤسسات ضمن هذا المبدأ	الفقرات الفرعية
	تمت إضافتها ضمن المبدأ الرئيسي		إضافة "تنسيق أفضل" و"على المستويين المحلي والقطري"	
	الفقرات 37 (2) و(3) و(4)		التأكيد على ضرورة أن تكفل الحكومات القطرية، من خلال دعم المؤسسات الدولية والجهات المانحة، بناء قدرة المؤسسات ذات الصلة من أجل التصدي للأزمات الممتدة	
تم تغطيتها ضمن المبدأ رقم 2 وتعد المبادئ حزمة واحدة؛ وهناك حاجة إلى تجنب التكرار	الفقرة 37 (8)		التأكيد على ضرورة مشاركة الأشخاص المنكوبين في تعزيز / آليات الحوكمة الرشيدة	
	انظر الفقرات 32 و37 (8)		يعد المجتمع المدني القوي شرطاً ضرورياً للحوكمة الرشيدة	
تم الاتفاق خلال اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي انعقد في أكتوبر 2013 على عدم إدراج أي إشارات إلى أي مبادرات دولية محددة نظراً لأنه لم يتم التصديق عليها بالضرورة من قبل جميع الدول الأعضاء بلجنة الأمن الغذائي العالمي. تمت الإشارة إلى اتفاقية جديدة بالمسرد.	غير مدرجة		الإشارة إلى "الاتفاقية الجديدة للمشاركة في الدول الهشة"	
	انظر الفقرة 34 (3)		التأكيد على الحاجة إلى الاستثمار في مجال الزراعة والحاجة إلى توفير بيئة مواتية للأمن الغذائي	

المبدأ رقم 8 – التمويل			
المبدأ الرئيسي	لم يتم تلقي أية تعليقات		
الفقرات الفرعية	التأكيد على تعبئة الموارد المحلية في البلدان المنكوبة	الفقرة 38 (1)	
	التأكيد على الحاجة إلى تنسيق أفضل بين وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية، أثناء الاعتراف بالجهود الحالية	الفقرات 37 (5) و 38 (7)	
	التأكيد على الاستخدام الفعال للموارد في الوقت المناسب	الفقرات 38 (2) و (3) و (5) و (6)	
	لغة أكثر إيجابية للتشجيع على التمويل الابتكاري المرن/ توضيح نهج الربط بين الإغاثة والتأهيل والتنمية	الفقرة 38 (2)	
	التأكيد على خفض تكاليف التشغيل الناجم عن التأهب والاستجابة المبكرة والتخطيط طويل الأجل	الفقرة 38 (5)	
	التواصل مع جميع جهات التمويل، بما في ذلك السلطات القطرية والمحلية	تم إنجازها	
	الحاجة إلى الاستعداد للنظر في المخاطر بمستويات أعلى من الاستثمارات المحلية في حالات الأزمات الممتدة	الفقرة 38 (5)	
	التأكيد على ضرورة ألا يشجع التمويل على الاعتمادية	في كل أنحاء الوثيقة، على سبيل المثال، التأكيد على بناء المؤسسات والقدرات المحلية	
المبدأ رقم 9 – التعلم			
المبدأ الرئيسي	تعديل "باستمرار" إلى "حسب الاقتضاء"	الفقرة 39 (2)	
الفقرات الفرعية	التأكيد على الحاجة إلى تأثيرات ثنائية المسار بين التعلم والسياسة	الفقرة 39 (2)	
	التأكيد على المتابعة والتقييم	تم دعم الفقرة بالكامل في هذا الصدد	
	التأكيد على أهمية المعارف المحلية	الفقرات 35 (10) و 39 (3) و 39 (4)	
	التأكيد على دور البحوث الزراعية	الفقرة 39 (4)	
	إدراج الإشارة إلى استراتيجيات التوثيق والنشر	الفقرة 39 (5) والفصل الخاص بخطة العمل	
	التأكيد على ضرورة القيام بذلك بأسلوب منسق ومتسق	الفقرة 39 (11)	
المبدأ رقم 10 – المساءلة			

المبدأ الرئيسي	إدراج الإشارة إلى سوء التغذية	انظر بيان المشكلة	
	له علاقات قوية بالمبدأ رقم 7، النظر في جعله المبدأ رقم 8	دون تعديل	تم مناقشة ترتيب المبادئ والموافقة عليها على نطاق واسع في الجلسة السابقة لفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولكن تم تجنب التكرار
	النظر في دمج المبدأ رقم 7	دون تعديل	إدراك كونه ضمنى بحكم الفقرة 25
	رأي متباين حول:: إدراج/ الاحتفاظ بعبارة "بما في ذلك الفئات السكانية المنكوبة" ضمن وصف المبدأ	تم إلغاء العبارة	
الفقرات الفرعية	توضيح من المسؤول أمام من	انظر بيان المشكلة	
	ذكر المجتمع المدني والفئات السكانية المنكوبة بوضوح	الفقرة 40 (1)	
	ينبغي حذف الجملة التي تبدأ بـ "ينبغي أن يتم بذل جهود خاصة..." حيث أن تناول الاستغلال والاعتداء، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي، يقع خارج نطاق تفويض الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي	تم الاحتفاظ بها	اتفق أصحاب المصلحة على أنه من المهم أن يتم التأكيد على ضرورة منع الاستغلال والاعتداء المرتبط بالأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة حتى لا يتم تقويض الأثر والفعالية وكجزء من إطار المساءلة الأوسع نطاقاً
	التأكيد على حق اللاجئين في الحماية من أي نمط من أنماط الاستغلال أو الاعتداء	الفقرة 40 (3)	
	إضافة آليات "شاملة"	الفقرة 40 (2)	
خطة العمل			
الفقرة رقم 41	إدراج لغة متطلبات الاتصالات، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير أدوات صديقة للمستخدم	الفقرتان 45 و 46	
	يمكن أن يتولى المجتمع المدني إعداد كتيب تنفيذ مبسط يكون سهل وميسر الاستخدام من قبل المجتمعات المنكوبة، بما في ذلك دوائر المجتمع المدني المختلفة	الفقرة 45	
إضافة فقرة	الدعوة إلى إعداد قائمة صديقة للمستخدم تتضمن قواعد التصدي للأزمات الممتدة؛ وسوف تسمح هذه الأداة لكافة الأطراف، سواء في المكتب الإداري أو في الميدان، بالاستفادة من المرجع العام الميسر متعدد اللغات الذي تم إعداده كي يفي باحتياجاتها من	الفقرة 53	

			أجل خيارات وقرارات مطلعة وقانونية عند العمل داخل أو التعامل مع الأزمات الممتدة	
	الفقرة 53		الدعوة إلى إعداد مجموعة مستلزمات إصلاح السياسات التي يمكن أن تشجع وتوجه الدول بشأن إصلاح سياستها اعتمادا على قائمة قواعد التصدي للأزمات الممتدة	
	ترتبط الآن بالفقرة 58		إضافة "و على المستوى المحلي في البلدان المنكوبة بالأزمات الممتدة" في النهاية.	الفقرة رقم 45
	غير مدرجة – مفصلة للغاية. يمكن النظر بها في المتابعة المستقبلية لتطبيق وتأثير برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة (انظر الفقرات 54-56)		اختبار حزمة المبادئ الـ10 في دولة (أو إقليم) حيث يكون من المتوقع، على أساس الظروف القائمة، أن تحدث أزمة ممتدة للأمن الغذائي ولكنها لا تحدث (على سبيل المثال، ارتفاع معدل النمو السكاني، ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة الطبيعية- متلازمة نقص المناعة المكتسبة، انخفاض معدل سقوط الأمطار، تفاوت معدل سقوط الأمطار وتفاقم ذلك من خلال تغير المناخ وغير ذلك). بعد اختيار تلك الدولة/ ذلك الإقليم، ينبغي دراسة الأسباب وراء عدم حدوث أزمة ممتدة للأمن الغذائي – أي اختبار الأسباب مقابل المبادئ الـ10	إضافة فقرة
	تم حذفها		النظر في إلغائها	الفقرة رقم 48
	تم تعديلها إلى "تتم مراجعتها دوريا وتحديثها حسب الاقتضاء بناء على الدروس المستفادة وتنعكس وفقا لذلك في النسخ المستقبلية للإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية"		التعديل إلى "بصورة منتظمة حسب الاقتضاء"	الفقرة رقم 49
	الفقرة 59		ذكر الحاجة إلى مؤشرات لمتابعة الأمن الغذائي والتغذية	الفقرة رقم 50
	الفقرتان 61 و62		توضيح آلية توفير الدعم المنسق والمتسق إلى الدول	
ومع ذلك، ينبغي أن يتم أداء بعض الأدوار بوضوح على المستوى العالمي من خلال آلية (ينبغي أن يتم تحديدها) تتولى التنسيق بين القدرات الحالية، وعلى سبيل	تم التأكيد بصورة أكبر على الأدوار التي يتم أدائها على المستويين القطري والإقليمي واعتمادا على الآليات القائمة		عدم الاقتناع بالحاجة إلى فريق تقني عامل. ينبغي أن يتم أداء الأدوار على المستويين القطري والإقليمي بأقصى قدر ممكن. وعند الحاجة إلى دعم عالمي، ينبغي أن يتم استخدام الآليات القائمة (التعامل مع مجموعة أوسع نطاقا من القضايا)،	

<p>المثال، الدعم العالمي والتصنيف ونشر الدروس المستفادة ومراجعة برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة في ضوء الخبرات المتاحة؛ وقد تم الإشارة إلى شرط مماثل لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني وتمت مناقشة وضع نظام للدعم في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل تناول ما يلي:</p> <p>1- زيادة الوعي</p> <p>2- تنمية القدرات</p> <p>3- تقديم الدعم إلى الدول</p> <p>4- تعزيز الشراكات</p> <p>5 المتابعة والتقييم</p>			على سبيل المثال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام	
	الفقرات 44 و 49 و 51 و 52		يتمثل دور لجنة الأمن الغذائي العالمي والنهج القائمة على تقييم المخاطر في المساعدة والمساهمة في الاهتمام بالصورة الملانمة بالأمن الغذائي والتغذية في المبادرات والهياكل الحالية الأكثر شمولية	
	الفقرتان 61 و 62		هناك حاجة مؤكدة إلى فريق تقني عامل لضمان الحصول على الدعم المنسق والمتسق على المستوى العالمي	